

البنك يطبق بشكل كامل نظام إدارة العلاقة مع العملاء لتقديم أفضل خدمة

«بيتك»: توحيد أسس التعامل والتواصل والبيع المتقاطع والإدارة المتكاملة بلغة موحدة



فهد الشالوي

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن تطبيق أفضل وأقوى النظم التقنية الحديثة وأكثرها شمولية في مجال إدارة العلاقة مع العملاء Customer Relation Management، كأول بنك في الكويت والشرق الأوسط، يلتزم بتشغيل النظام بشكل شامل ومتكامل لتعزيز جودة الخدمة وتطوير العلاقة مع عملائه. حيث يعتمد نظام Microsoft CRM Dynamics على ربط وتفعيل العمليات الخاصة بالتسويق والمبيعات وخدمة العملاء، وتوفير بيئة تقنية متطورة للتفاعل، لتكون خدمة العميل المحور الأساسي والهدف الاستراتيجي الذي تعمل لأجله كل الإمكانيات والطاقات المادية والبشرية في «بيتك».

وقال مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة في «بيتك» فهد الشالوي إن نظام إدارة العلاقة مع العملاء المعروف اختصاراً ب CRM سيمنح ثقة نوعية غير مسبوقة في جهود تطوير وتعزيز العلاقة بين «بيتك» وعملائه، تدعم الجهود المبذولة لالارتقاء بالخدمة وجعل خدمة العميل الاحترام، من خلال إمكانيات النظام المتعددة، التي تتيح قراءة العملاء وخدمتهم بشكل موحد، فتصبح أدوات واليات ووسائل تقديم الخدمة من خلال العنصر البشري أو الوسيلة التكنولوجية، متوافقة ومتناسية لطبيعة واحتياجات وتطلعات كل عميل، بعد أن يكون لدى مقدم الخدمة المعلومات الكاملة عن العميل برؤية 360 درجة.

وشدد الشالوي على أن إدارة العلاقات بالعملاء هي استراتيجية للعمل ترتبط ب философия الإدارة، وتستهدف تطوير علاقات أقوى بهم، وفي ظل تعدد قنوات الخدمة، يجب التركيز على جمع بيانات العملاء وتنظيمها، كخطوة أساسية في

بناء إدارة متكاملة، ويتحقق النجاح في ذلك

بنسبة كبيرة من خلال تعديل العمليات وفق احتياجات العملاء، لضمان خدمة أفضل

تتعرف بحق العميل في أن يكون هو محور

كل اهتمام وتطوير.

وأوضح الشالوي: يظهر النظام جميع

التعاملات والمعاملات المتعلقة بالعميل من

خلال 8 تطبيقات، لدى جميع القنوات ومراكز

الخدمة في «بيتك»، وبذلك يعطي نظرة

شاملة على العميل سواء كان فرداً أو شركة،

تساهم في تحديد وسيلة التواصل والتعاون

والتسويق المناسبة، وتوفير معلومات

مهمة تمكن موظفي «بيتك» من تقديم أفضل

مستويات الخدمة بوسائل ومعايير موحدة

ومتطورة، تحقق رضا العملاء، وتعزز

ولائهم، وتزيد من حجم المبيعات، وتستقطب

المزيد من الشرائح.

وأضاف بان «بيتك» يستهدف من وراء

السوق السعودي يستقبل العمولة الجديدة بارتفاع مع تراجع بالسيولة

أنهى سوق الأسهم السعودية أولى جلسات الأسبوع باللون الأخضر، ليعاود مكاسبه بعد تراجعات الخميس الماضي، مدعوماً بارتفاع أغلب القطاعات، بقيادة البتروكيماويات والمصارف، وسط عودة السيولة إلى مستوايها المبدئية، مع بدء تطبيق قرار رفع عمولة التداول.

وأغلق المؤشر العام للسوق مرتفعاً 0.29 في المئة، بمكاسب بلغت 19.14 نقطة، صعد بها إلى مستوى 6,680.79 نقطة، ليعزّز تواجد أعلى مستويات الـ 6600 نقطة.

وكان بعض المحللين قد توقعوا ألا يتأثر أداء سوق الأسهم السعودية بأحداث تركيا، فيما توقع البعض الآخر بأن يكون هناك تأثير سلبي ولكن بشكل محدود، مشيرين إلى أن نتائج الشركات ستكون هي المؤثر الحقيقي للسوق بالفترة الحالية.

وجاء إغلاق السوق بالمنطقة الخضراء بجلسة الأحد، مصحوباً بتراجع قيم التداول، إلى 3.6 مليار ريال (959 مليون دولار)، مقابل 4.75 مليار ريال (1.27 مليار دولار) بالجلسة السابقة، وتراجعت كميات التداول إلى 188.76 مليون سهم، مقابل 278 مليون سهم بنهاية

الفضة تحافظ على مستوى 20 دولاراً رغم حالات جنى الأرباح

تقرير: الذهب يهبط الى 1327 دولاراً في أول تراجع منذ ستة أسابيع

الاسواق ما زالت تتميز بارتفاع الطلب و قلة العرض و اتجاه السيولة الى الذهب كمالاً آمن مع الأخذ في الاعتبار استمرار البنوك المركزية في الشراء بجانب الاستثمارات الفردية في الذهب مع الطلب الصناعي لقطاع الطب والتكنولوجيا وكلها أسباب تؤكد استحالة هبوط الذهب لمخاطر كبيرة و الاتجاه العام سيكون صعود في أغلب الفترات و الكثير ممكن فاتهم فرصة الشراء ينتظرون أي نزول للذهب لتكوين مراكز شراء جديدة للاستفادة من ارتفاعات الذهب المقبلة مع قطار جنى الأرباح.

الفضة صاحبت الذهب في الهبوط من بداية الأسبوع و تأثرت بتحول السيولة الى الدولار و الإسم و اقتربت أكثر من مره الى حاجز 20 دولار و فقدت أكثر من 40 سنت من اعلى سعر لاسمته في بداية الأسبوع و أغلقت بقيمة عند 20.12 دولار للاونصة بفارق 21 سنت عن سعر الافتتاح و بنسبة هبوط 1.15 في المئة و ارتفاعات الفضه ايضا بعد الغلق مع تأثير أخبار الانقلاب الفاشل في تركيا و لاسست مستوى 20.20 دولار و نتوقع أن تستقر الفضه نحو الصعود و سوف تتأثر بشدة بحجم التداولات الإلكترونية في الفترة القادمة لأن الفضه تتميزت في آخر شهرين بحد في الحركة بلغت نسبتها أكثر من 4 في لئيه و معروف أن نسبة مكاسب الفضه بلغت 47 في المئة من اسعار بداية العام و أغلب المحللين يتوقعوا أن تصعد الفضه الى مستويات أكبر من 21 دولار فة تصل الى 23 دولار للاونصة لأن الفضه في الفترة القادمة سيشتد الطلب عليها من الاسواق الصناعية أكثر من اسواق الحلي و المشغولات

بأقي المعادن الثمينة اختلفت في اتجاهتها رغم وقوعها تحت نفس المؤثرات الاقتصادية فهبطت اونصة البلاتينيوم 7 دولار و أغلقت عند مستوى 1090 دولار و لكن غرد البلاتيوم خارج السرب و حقق صعود حاد بمقدار 25 دولار و أغلقت اونصة البلاتيوم عند مستوى 649 دولار للاونصة ت

الاسواق المحلية اتسمت بحالتها بالهدوء في بداية الاسبوع في انتظار المزيد من الأخبار المؤثرة على الاسواق و زادت عمليات الشراء نهاية الاسبوع مع هبوط الاسعار و عجز الذهب على كسر حاجز 13 دينار لجرام 24 و زادت حركات الشراء عند هذا المستوى و كذلك زادت الانتعاشه سوق المشغولات لغير 21 و عيار 22 و ظهر جليا حرص الافراد على الشراء أكثر من البيع.



كيلو الذهب الخام 13000 دينار رغم حركات التصحيح في السوق المحلي

و في حالة اتخاذه قرار بتحريك اسعار الفائدة لان رفع سعر الفائدة ممكن ان يهبط بالذهب من 50 الى 100 دولار و المؤكد أن هذا سيكون قرار وحيد خلال العام الحالي في شهر سبتمبر أو ديسمبر و ليس أكثر

من ذلك كما وعد القيدرا في بداية العام

مقومات ارتفاع اسعار الذهب ما زلت مسيطرة على الاسواق و لهذا

توقع استمرار الذهب على هذا المستوى أو الصعود هو الأرجح لأن

في المئة إلى مستوى 40.60 ريال، وذلك عقب الإفصاح عن نتائجها المالية للربع الثاني، في حين ظل سهم «الراجحي» دون تغيير عند مستوى 59.25 ريال.

وفي المقابل، انخفضت الخسائر على 4 قطاعات بصدارة الأسهمت الذي أغلق متراجعا 0.7 في المئة متأثر بخسائر أسمنت البعامة، وأسمنت السعودية بنسبة: 0.4 في المئة، و 0.79 في المئة لكل منهما على التوالي.

وسجل قطاع الاتصالات تراجعاً نسبته 0.09 في المئة، بضغط مباشر من سهم «الاتصالات» الذي جاء وحيداً باللون الأحمر على مستوى أسهم القطاع، متراجعا 0.12 في المئة ليلغق عند مستوى 64.75 ريال.

وتصدر سهم المتحدة للمأمين للمكاسب عند الإغلاق بارتفاع نسبته 9.96 في المئة، تلاه «أسلاك» بنسبة 9.9 في المئة، في حين سجل أسمنت القصيم أعلى الخسائر متراجعا 2.68 في المئة، تلاه أمانة للتأمين بتراجع نسبته 2.04 في المئة.

وتصدر مصرف الإنماء نشاط الأسهم من حيث الكميات والقيم، بتداول 49.5 مليون سهم بلغت قيمتها 690.2 مليون ريال، وأغلق مرتفعاً 2.71 في المئة عند مستوى 14 ريالاً.

حقق بنك الرياض أرباحاً بلغت 1.15 مليار ريال بالربع الثاني من العام الحالي، وهي تزيد عن أرباح البنك في الربع المقابل من العام الماضي (1.13 مليار ريال)، بما نسبته 1.6 في المئة /، بينما قل عن الربع السابق (1.17 مليار ريال) بما نسبته 2.39 في المئة.

وحسب بيان للبنك على موقع «تداول» بلغت قيمة محفظة القروض والسلف بنهاية الربع الثاني من العام الحالي 154.67 مليار ريال؛ وهو ما يعادل 94.82 في المئة من محفظة ودائع البنك والتي بلغت بنهاية الفترة نفسها 164 مليار ريال، مقابل 82.06 في المئة في الفترة المماثلة، لتتجاوز بذلك النسبة المسوح بها وهي 90 في المئة.

وعزا البنك نمو أرباحه خلال الربع الثاني إلى انخفاض إجمالي مصاريف العمليات بنسبة 15.1 في المئة، وهو ما عزاه إلى انخفاض مخصصات خسائر الائتمان، بينما قابل ذلك ارتفاع في مخصص خسائر الاستثمارات.

وحسب البيان شهد إجمالي دخل العمليات

صادرات النفط الخام لدول «أوابك» تتراجع 33 في المئة بالربع الأول

بعض الدول الأعضاء والتي تعتمد على البترول كمصدر رئيسي للدخل والإيرادات.

ونوه التقرير بأن حكومات الدول الأعضاء لجأت إلى تطبيق مجموعة من الإجراءات الاقتصادية لمعالجة العجز، ومن بينها سحب

من الاحتياطي العام، وترشيد الإنفاق العام مع عدم التماس بالرواتب، ودعم للواد الاستهلاكية الأساسية، وذلك بنسب متفاوتة من دولة لأخرى. وأشار تقرير المنظمة إلى أن الإجراءات الاقتصادية تضمنت تعديلات جوهريّة على سياسات دعم الطاقة بهدف التقليل من نسب الهدر في استهلاك الطاقة وضمان استدامتها.

وبين التقرير أن تلك الإجراءات قد تؤثر على المدى القصير، إلا أنه من المؤمل أن تظهر النتائج الإيجابية لتلك الإجراءات على المدى المتوسط والبعيد.

أرباح «بنك الرياض» ترتفع 2 في المئة بالربع الثاني



بنك الرياض

تراجعاً بنسبة 6.5 في المئة، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الانخفاض في دخل العمليات الأخرى ودخل الإتاوب والعمولات، فالبها ارتفاع المكاسب من الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة، والزيادة في صفائي الدخل من العمولات الخاصة، وبذل تحويل العملات.

ووصلت أرباح البنك الصافية في السنة أشهر الأولى من العام الحالي إلى 2.32 مليار ريال مقابل 2.30 مليار ريال بالفترة المقابلة وينسبة ارتفاع 0.87 في المئة.

وهو ما عزاه البنك إلى انخفاض إجمالي مصاريف العمليات بنسبة 11.5 في المئة، وذلك لانخفاض مخصصات خسائر الائتمان، مقابل ارتفاع في مخصص خسائر الاستثمارات.

في حين شهد إجمالي دخل العمليات تراجع بنسبة 4.8 في المئة؛ وذلك بسبب انخفاض دخل العمليات الأخرى ودخل الألعاب والعمولات، ومكاسب من الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة، قابليها الزيادة في صفائي الدخل من العمولات الخاصة.